

شهرات

شهرة السياسة الدولية

محاولات الاستقرار

بين فرنسا وانجلترا من ناحية ، وتعديل بعض أحكام المحالفة المعقودة بين انجلترا وروسيا من ناحية ثانية ، ثم إصدار تصريح ثلاثي منهن جميعاً بتضامنهن لأجل السلام ؛ وأخذت لجنة التحقيق الدولية تقوم بمهمتها في بلاد اليونان توطئة لاقرار العلاقات بين هذه الدولة وجاراتها البلقانية من ناحية ، ولاقرار السلام الداخلى في اليونان ذاتها من ناحية ثانية .

وبدأ مجلس الأمن عرضه للخلاف البريتاني الألباني متلمساً تسوية لما نشأ عن إصابة بارجتين بريتانيتين في قناة كورفو بقذائف تقول السلطات البريتانية إنها ألبانية ؛ كما انتهى الأمر في قضية فلسطين بتقرير بريتانيا العظمى عرضها على هيئة الأمم المتحدة بعد أن أخفقت في الوصول إلى حل يرضى به العرب واليهود معاً .

يصح أن نسمى الشهر المنقضى في ميدان السياسة الدولية شهر « محاولات الاستقرار » ؛ فقد انتهت فيه فرنسا إلى إعلان جمهوريتها الرابعة وختمت بهذا الاعلان عهد حكومتها المؤقتة ، ولفرنسا في الميدان الدولى مكانة كان العالم قد حرم الافادة منها طوال الحرب ، وكان يترب عودتها إليها سليمة ثابتة كي يعود هو إلى الافادة من تعاليمها التي خرجت من « الثورة الكبرى » وتميزت بروحها « العالمية » . وتم فيه التوقيع على معاهدات الصلح مع إيطاليا وفنلندا ورومانيا وبلغاريا والمجر ، وهى الدول التي وسعت من رقعة الحرب بانضمامها إلى ألمانيا العاتية ، فبدأ بهذا التوقيع إجراء من أهم إجراءات العودة إلى حالة السلم العادى ، وزاد النشاط من جانب بريتانيا العظمى وفرنسا وروسيا في سبيل إحكام العلاقات بينهن بالبحث في سبيل عقد محالفة

الجمهورية الرابعة

الأحزاب الكبرى الثلاثة : رياسات الجمهورية والوزارة والجمعية الوطنية ، بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية ، في حين أن بين أعضاء الأحزاب الثانوية شخصيات لها مكانتها في السياسة الفرنسية ، ولها مواقفها الوطنية أثناء الكوارث التي انتابت فرنسا على أثر انكسارها الحربي ؛ وراح المعقبون السياسيون يقترضون المضاعفات ، وينتظرون على الأقل أن تطول جلسة فرساي ؛ لأن الانتخابات لن تسفر عن « كثرة مطلقة » يفوز بها واحد من المرشحين في الدور الأول . لكن « البصيرة » الفرنسية قد انتهت بمفاجأة أولئك المعقبين جميعاً إذ تمت الانتخابات في أقصر وقت ممكن ، وإذ نال الكثرة المطلقة مرشح الاشتراكيين منذ الدور الأول ، وكان هو مسيو مارسيل أوربول — الذي كانت الجمعية الوطنية قد انتخبته رئيساً لها قبل ذلك بأيام — فأعلنه البرلمان الفرنسي الجديد بلسان رئيس اجتماعه ، وهو نائب شيوعي ، رئيساً للجمهورية الجديدة ؛ فعاد إلى باريس بموكبه الرسمي ونزل

وكانت إجراءات إقرار الدستور الفرنسي الجديد قد تمت عن طريق الاستفتاء الشعبي ، وكانت الانتخابات العامة قد أجريت للمجلسين الجديدين المكونين للبرلمان الفرنسي الجديد ، مباشرة للجمعية الوطنية التي تقابل مجلس النواب في نظام البرلمان القديم ، وعلى درجتين لمجلس الجمهورية الذي يقابل مجلس الشيوخ في ذلك النظام ، وكان متقبلاً أن يجتمع أعضاء البرلمان الجديد ليلتخبوا رئيس الجمهورية ، فتبدأ الجمهورية الرابعة ويذول كل مظهر من مظاهر « الحكومة المؤقتة » ، وتكتمل عناصر السيادة الفرنسية المنظمة . ولم يكن انتخاب الرئيس الجديد بالأمر الهين والبرلمان مؤلف من ثلاث كتل كبرى متعادلة العدد أو قريبة التعادل ، لا تحظى واحدة منها بالكثرة العددية منفردة ، ولكل منها مطالب قد يتعارض بعضها وبعضها الآخر ، وللاحزاب الثانوية كذلك مواقف لا يسهل التوفيق بينها ولا بين بعضها وبعض تلك الكتل الكبيرة ، ولا سيما إن اتصلت تلك المواقف جميعها بفكرة توزيع الرياسات الثلاث بين

بقصر الاليزى الذى كان قد ظل شاغراً منذ غادره الرئيس ليران آخر رؤساء الجمهورية الثالثة فى سنة ١٩٤٠ . وانتخبت الجمعية الوطنية رئيسها الجديد — وهو ثاىى الرؤساء فى فرنسا الجديدة — مسيو أربو زعيم الرادىكاليين الاشتراكيين ، وكلف رئيس الجمهورية شخصية من شخصيات الحزب الاشتراكى ، مسيو راماديه مهمة تأليف الوزارة ، فتقدم إلى الجمعية الوطنية على حسب أحكام الدستور الجديد ببرناجه فنال ثقتها ، ثم ألف وزارته ونال عليها الثقة أيضاً ، فاكتملت بذلك كل عناصر بروز الجمهورية الرابعة .

وليس لاكتمال هذه العاصر فعل الاستقرار الداخلى بالنسبة لفرنسا وحده ، بل إن لها لفعلاً آخر بالنسبة للميدان الدولى كله أيضاً . ذلك بأن

فرنسا التى انهارت فى ميادين القتال قد بقيت محتفظة بملكاتها السياسية الدولية ، وذلك بأن التطورات الدولية التى جاءت على أثر انهيارها وعلى أثر وقوف رحي الحرب عامة ، قد جعل العالم فى حاجة إلى تلك الملكات ، كما جعل فرنسا ذاتها تحس هذه الحاجة وتحاول سدها بمواقف وتوجيهات وتوفيقات فى الميادين الدولية والدبلوماسية عرفها لها الشدائد والأزمات .

وقد راحت تلك التطورات فى سبيل تقابل الكتلتين الأنجلوسكسونية والسلافية ، فكانت المواقف التى وقفها فرنسا فى بعض اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وفى بعض جلسات وزراء الخارجية حائلة دون التصادم الذى كان يحسبه البعض محتوماً ، وموقفة فى كثير بين مختلف التيارات .

معاهدات الصلح

وكذلك عادت إلى باريس صفة من صفاتها الدولية التقليدية ، وهى صفة المكان المفضل للاحتفال بالأحداث الدولية الهامة ، أو على حد تعبير بعض الكتاب الفرنسيين ، صفة « عاصمة التوقيعات » . فى العاشر من شهر فبراير احتفل فى وزارة الخارجية الفرنسية بالتوقيع على النسخ الأصلية لمعاهدات الصلح مع أحلفاء ألمانيا السابقين ، وهى المعاهدات التى كان قد وقع عليها من قبل مستر بيرتز وزير الخارجية الأمريكية فى نيويورك

وأما بلغاريا فتشكو من عدم اعتبارها شريكة في الحرب مع أنها شاركت فيها إلى جانب الحلفاء بنصيب مند سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهي تحتج على أنها لم تتل مخرجاً إلى بحر إيجه ، وأن تراقيا الشرقية لم ترد إليها . وهي تؤن من ثقل عبء التعويضات المفروضة عليها ، وتطالب بامهاها سنتين كاملتين قبل أن تبدأ في تسديد أقساط تلك التعويضات ، ولا سيما أنها لم تحظ بمساهمة في التعويضات المفروضة على ألمانيا .

وأما رومانيا فلا تتردد في إظهار سرورها لما أصابها من تصحيح حدودها من ناحية ترانسلفانيا ولكنها تشكو إقصاءها هي الأخرى عن المشاركة في التعويضات الألمانية ، وتعلن أنها ستولى المفاوضة المباشرة مع جاراتها قصد تنسيق الأحكام الاقتصادية للمعاهدة .

وكذلك شكت يوجوسلافيا وشكت اليونان من أحكام المعاهدات . وتحتج يوجوسلافيا على طريقة تسوية مشكلة تريستا ، وتسجل مخاوفها بشأن اليوجوسلافيين الباقين في المناطق التي أبقها التسوية داخل الأراضي الإيطالية ، وتعلن أنها لا تنزل عن المطالبة بهذه المناطق اللازمة لكيانها لزوماً «فنيا» .

وهو يحضر آخر اجتماع له في مجلس الأمن قبل أن يقدم استقالته ، والرفيق سولوتوف في موسكو ، ومستر بيغن في لندن . وقد تلت هذه التوقيعات السابقة توقيعات مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية وسائر ممثلي الحلفاء ثم توقيعات ممثلي الدول القهورة .

وبهذا الحادث ، بل بهذا الحدث تعتبر حالة الحرب مع الدول الموقعة على هذه المعاهدات قد انتهت . على أن خمساً من هذه الدول ، بينها اثنتان من غير «الأعداء السابقين» ، قد أوصلت إلى رئيس الحفل كتباً من وزراء خارجيتها قصد إبلاغها إلى سائر الموقعين يعرضون فيها الأسباب التي تدعوهم إلى اعتبار المعاهدات التي يوقعون عليها غير مرضية لدولهم .

وقد أجمعت المجر وبلغاريا ورومانيا على عدم عدالة بعض أحكام المعاهدات ، وعلى أن النصوص الاقتصادية الخاصة تكلفهم تكاليف باهظة . وإلى هذا فإن المجر تشكو من أن الحقوق الأساسية لأبنائها العائشين خارج حدودها غير مضمونة ، وتوجه شكواها في هذا الصدد بخاصة إلى تشيكوسلوفاكيا التي لم تحترم اتفاق تبادل السكان المعقود معها في شهر فبراير سنة ١٩٤٦ وهو الذي يقضى بتبادل فرد بفرد .

وتحتج اليونان على أنها لم تنفر بأى تعديل لتخومها في حين تخرج بلغاريا وقد أضيفت إليها مناطق في دوبروجة . كذلك تعلن احتفاظها بالمطالبة في المستقبل بأقاليم ايروس الشمالية من ألبانيا ، كما تأسف لعدم النص صراحة على نزول إيطاليا عن بعض جزر مجاورة للجزر « الانتى عشرة » المعروفة . والمفروض أن تلك الشكاوى لن تكون محل نظر إلا إذا تطور أمرها

مع الزمن فهدد الأمن أو أوجد نزاعاً يكون من اختصاص مجلس الأمن أن ينظر فيه . وإلى وقوع هذا التطور فإن التوقيع على معاهدات الصلح قد جعل السلم الرسمي هو الحالة الراهنة في أوروبا ما عدا النمسا وألمانيا اللتين ستعالج أمور الصلح معهما في مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيعقد بموسكو ابتداء من اليوم العاشر من شهر مارس المقبل .

بين إنجلترا وفرنسا وروسيا

كذلك تجلج خلال الشهر المنقضى نشاط في سبيل عقد تحالف بين فرنسا وإنجلترا . وكانت إنجلترا تطمح إلى هذا التحالف من زمان . وطالما سعى مستر تشرشل إلى تحقيق مشروع الحلف الغربي بضم إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا . وقد سبق له أن حاول تحقيقه أيام كان الجنرال ديغول على رأس الحكومة الفرنسية المؤقتة . لكن قيل في بعض الدوائر إن محاولته لم تنجح لأن روسيا كانت قد عارضت الفكرة إذ لمحت فيها شيئاً قد يكون موجهاً ضدها . وكان مسيو بلوم وهو في رئاسة الوزارة الفرنسية قد سافر إلى لندن للتحدث في أمر التحالف الفرنسي

البريتاني ، وقد قيل في ذلك الوقت إنه قد نجح في وضع المبادئ العامة التي يقوم عليها . وقد تبودلت خلال الأيام الأخيرة مذكرات بين الحكومتين انتهت بإبلاغ الحكومة البريطانية حكومة فرنسا مشروعاً للتحالف المنشود . فلاحظت عليه فرنسا ملاحظات أهمها أنه يقصر المعونة الحربية المتبادلة على حالة وقوع اعتداء مسلح فعلى من جانب ألمانيا في حين أن تاريخ الحربين العالميتين الأخيرتين يدل على أن انتظار وقوع الاعتداء الفعلي المسلح من ألمانيا يكون معه التعاون متأخراً بعد أن يكون قد صدر عن ألمانيا من الأعمال ما تقضى المصلحة العالمية

بوقفه في الحال . وضربت فرنسا لذلك مثلاً في أمر تجاوز ألمانيا عن التزاماتها إزاء منطقة السار ، ولو كان ذلك التجاوز قد قابله عمل مشترك من فرنسا وإنجلترا معاً لما أعانت الظروف ألمانيا على إعداد الحرب العالمية الثانية . وكانت إنجلترا قد أخطرت روسيا باعتزامها عقد محالفة مع فرنسا حتى لا يتكرر منها موقفها من المحاولة الأولى مع الجنرال ديغول ؛ فانتهزت روسيا الفرصة وطالبت بتعديل بعض أحكام المحالفة القائمة بينها وبين إنجلترا ، وتبادل الرأي بين الجانبين لكنهما لم يصلا بعد إلى موقف نهائي . على أن فرنسا تود لو انتهى الأمر

لمناسبة عقد محالفتها مع إنجلترا وتعديل المحالفة الانجليزية الروسية إلى صدور تصريح ثلاثي يؤكد الصداقة بين الثلاث المتحالفات ويؤكد تضامنهن في سبيل توطيد السلام . ولعل فرنسا تقصد بذلك إلى إبعاد كل ريبة عن تحالفها مع إنجلترا . ولعلها تقصد كذلك بعث الاتفاق الثلاثي من جديد تحيط أطرافه بألمانيا من جميع الجهات . وقد يؤيد هذا الاتجاه الأخير سعى فرنسا إلى عقد تحالف مع بولونيا وتحالف آخر مع تشيكوسلافاكيا على غرار التحالف القائم بين روسيا وإنجلترا . ولقد كان مثل تلك المحالفات قائماً قبل الحرب العالمية الثانية .

التحقيق الدولي في اليونان

وكانت اليونان قد تقدمت إلى مجلس الأمن شاكية وصول المساعدات المادية من أراضي الدول المجاورة إلى الشائرين في وجه الحكومة اليونانية القائمة ، وطلبت في سبيل ذلك تحقيقاً ، فألف مجلس الأمن لجنة وعهد إليها بأمر التحقيق في اليونان ، وبدأت اللجنة أعمالها ورغبت هيئة « أيام » الشائرة أن تستمع لجنة التحقيق إلى أقوالها . وكان أحد أعضاء مجلس العموم البريتاني

قد قابل القائد العام لجيش تلك الهيئة ، فحمله القائد كتاباً إلى أعضاء لجنة التحقيق الدولية يدعوها فيه إلى زيارته ، ويبلغها استعداداته للذهاب بنفسه إلى مقرها ليوضح شخصياً وجهات نظر جيشه الذي يسميه الجيش اليوناني الديمقراطي . وقد قررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرار في شأن هذه الدعوة إلى أن تعقد جلساتها في سلانيك خلال الأسبوع الأخير

من شهر فبراير . وفي انتظار قواتها العسكرية من بلاد اليونان انتهاء التحقيق وظهور نتائجها أعلنت قبل اليوم الأخير من شهر مارس الحكومة البريطانية أنها ستسحب إلا فرقة واحدة .

الخلاف بين بريطانيا وألبانيا

وقد أخذ مجلس الأمن ينظر شكوى بريطانيا من ألبانيا ، وقد اتهمتها بأنها « تعمدت سرا » بث الألغام التي نسفت مدمرتين بريتانيتين في مضيق كورفو في الثاني والعشرين من أكتوبر لسنة ١٩٤٦ ، وذهب ضحية هذا الحادث أربعة وأربعون من البحارة البريطانيين ، وجرح من جرائه اثنان وأربعون بحاراً آخرون ، كما راحت ضحيته إحدى المدمرتين . وحضر مجلس الأمن ممثل ألبانيا وهو وزيرها المفوض في بلغراد ، كما حضره وفد بريتاني بحري كامل برئاسة الأميرال تيلر ليؤيد مندوب بريطانيا الدائم لدى مجلس الأمن . واستند الاتهام البريتاني إلى أن

قناة كورفو طريق دولية معترف بدوليتها ، للسفن البريطانية حق المرور فيها قانوناً ، وإلى أن الألغام الميثومة كان بعضها على مسافة ثلاثمائة ياردة من الشاطئ الألباني ، وإذن فيستحيل بثها دون علم الألبان . واستند الدفع الألباني إلى أن ألبانيا لم تعترف يوماً بدولية قناة كورفو ، وإلى أنها لم تعرف شيئاً عن اللجنة المشتركة للتقاط الألغام ، وإلا كانت هي عضواً من أعضائها وهي مطلقة على المياه التي تكتسح منها الألغام . وإلى ساعة كتابة هذه السطور ، لم ينته مجلس الأمن من النظر في الخلاف .

قضية فلسطين

وقد انتهى مؤتمر فلسطين الذي كانت قد دعت إليه انجلترا وحضره مندوبون عن الدول العربية وعن عرب فلسطين ، انتهى إلى الاخفاق إذ رفض

العرب المقترحات البريطانية ، وهي في نظرهم قاضية بتهيئة أسباب الكثرة اليهودية في فلسطين وبتشجيع إنشاء الدولة اليهودية بحيث تبتلع فلسطين كلها على الأيام .

الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة شاكية
انجلترا على اعتبار أنها صاحبة الانتداب ،
فاستعملتها إنجلترا حتى هيات لنفسها
ظروف التقدم إلى الهيئة ذاتها ، لكن
لا بصفة المشكومنها بل بصفة الحائر
في أمره من لغز فلسطين .

وقد نسيت إنجلترا أنها هي
خالقة هذا اللغز بما سبق أن وزعته
من وعود متناقضة للعرب واليهود :
وعد الاستقلال العرب الشامل
للحسين بن علي ، ووعد بلفور
للصهيونية العالمية .

محمد عزمي

وكانت الحكومة البريطانية تتصل
بالصهيونيين أثناء انعقاد المؤتمر وتعرض
عليهم مقترحاتها كذلك ، وقد قابلوها
بالرفض هم أيضاً ورأت الحكومة
الانجليزية أن تعهد بالمسألة الفلسطينية
إلى هيئة الأمم المتحدة بعد أن يؤسست
من مساهمة الحكومة الأمريكية في
تحمل أعباء المحافظة على الهدوء والنظام
في فلسطين . وترى إنجلترا بذلك إلى
سبق الدول العربية إلى الهيئة الدولية
العالمية ، وقد كانت هذه الدول مقرر
في مجلس جامعتها بيلودان أن ترفع